مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ISSN :2353 - 0499
المجلد2 ، العدد3، (جوان 2014) EISSN :2602 -5264

مجتمع المدني :إشكالية المفهوم وتجليات الو اقع. مقاربة نظرية مفاهمية

أ. سعيدة سفاصن
جامعة زيان عاشور الجلفة.

Résumé :

Dans cette contribution ,nous avons tenté une étude portée par une vision analytique autour d'un concept fréquemment utilisée dans le discours des politiciens ,philosophes et sociologues ,il s'agit de la société civile , cependant , l'intérêt manifesté ici pour cet objet , s'inscrit dans le souci de vouloir examiner d'une manière exclusive et selon une approche sociologique; le concept de société civile et les questions qu'il soulève dans un espace large qui est le contexte de société arabo-musulmane dont l'Algérie .Comme toutes les notions produites dans des contextes socio-culturels bien déterminés, il on est fait usage chaque fois qu'un débat est engagé entre acteurs sociaux et spécialistes . Notre but est d'abord, de préciser le sens et le contenu du concept de société civile, ensuite et en s'appuyant sur une analyse, apporter des réponses le temps d'une contribution aux questions générées par ce concept a savoir : quelle est la relation entre la société civile et la communauté?quel type de lien existe-t-il entre la société civile et le cadre religieux, politique, et culturel dans lequel elle évolue ? La réponse à toutes ces questions va dans le sens de la confirmation de notre hypothèse de travail qui postulait que l'apparition, l'évolution de la société civile est liée au processus de mobilité sociale et politique et au contexte dont elle se développe, elle est en effet l'expression de l'évolution et de l'émancipation de toute la société.

Les mots clefs : société civile, société politique, communauté, organisations religieuses.

مقدمــة:

شكل مفهوم المجتمع المدني محور اهتمام الكثير من الباحثين في الغرب في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لاسيما المنشغلين في مجال العلوم السياسية والسوسيولوجيا، إذ هناك من يرى أن موضوع المجتمع المدني هو موضوع سوسيولوجي بامتياز، لكن وان تعددت زوايا تناول الباحثين لهذا المفهوم فإنهم يتفقون على صفة الغموض التي يتسم بها بسبب تذبذب معانيه واختلاف دلالاته مع مختلف المحطات التاريخية التي ساهمت

في بلورته والتي كانت تبرز دائما دورا ومعنى للمجتمع المدني مرتبط بالدرجة الأولى بالظروف الخاصة بالمرحلة وبالمدارس الأوربية المختلفة التي تؤسس لمواقف إيديولوجية وحقوقية مختلفة بالنسبة لعلاقة الفرد -المجتمع- الدولة .

الإشكالية:

اهتمامنا بهذا الموضوع في الحقيقة ليس من باب تعقب هذه المراحل والتدقيق فيها، بقدر ما سنحاول تتبع هذا المفهوم والإشكالات التي يطرحها في بيئة جديدة غير بيئته الأصلية وهي البيئة العربية ،فلقد حضي مفهوم المجتمع المدني باهتمام كبير من طرف النخبة العربية وتناولته الأعمال الأكاديمية والمعرفية في العقدين الماضيين بشكل كبير، شأنه شأن كل المفاهيم ألتي تفد من الخارج وقد احدث بدوره جدلا فكريا بين مؤيد ومعارض، فمحاولة التأصيل لمفهوم المجتمع المدني في الدول العربية أفرزت اتجاهان :

الأول يقول بضرورة التعاطي مع المفهوم لأنه هو السبيل الوحيد لإخراج هذه الدول من الأنظمة الشمولية وتقويم سياسات الحكومة وتحقيق الديمقراطية، **والثاني** يبحث في التاريخ السياسي العربي لاستدلال على وجود المفهوم حتى يضفي نوع من الشرعية عليه وإدراجه ضمن التركيبة التاريخية والثقافية والسياسية الخاصة بالبلدان العربية وإن كان المفهوم تبلور في محيط ثقافي واجتماعي مغاير تماما.

هذا ما أدى إلى عدة إشكالات طرحها المفهوم في **الميدان** وآثار الكثير من الجدل الفكري حولها ومن بينها ماهي المكونات الحقيقية للمجتمع المدني ؟ هل التنظيمات الدينية تدخل ضمن المجتمع المدني ؟ هل المجتمع المدني هو المجتمع الأهلي ؟ ماهي العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ؟ هل المجتمع المدني في الدول العربية يحقق فعلا تمايزا بينه وبين المجتمع الديني والمجتمع العسكري والمجتمع السياسي ؟ الإجابة على مثل هذه التساؤلات يدفعنا لا محال إلى الرجوع إلى تحديد مفهوم المجتمع المدني كما أفرزته خلفيته التاريخية ومحيطه الاجتماعي والثقافي.

مدخل نظري مفاهيمي:

1- تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

كثيرة هي المحطات التاريخية التي ساهمت في بلورة المفهوم، بداية مع الحضارة اليونانية مع أرسطو الذي يرى أن المجتمع المدني هو كينونة سياسية أخلاقية، تنشئ في المدينة التي تعتبر المحطة الأخيرة للنمو الطبيعي للتجمعات الإنسانية حيث تبدأ من الأسرة ثم القرية

ثم المدينة التي تتكون من مجموعة من المواطنين، ينظم الدستور العلاقات فيما بينهم ويعتبرها شكل راق للتنظيم أين تحل فيها المشاكل سياسيا وليس عن طريق الحرب ويحل فيها العدل لان العدل هو جوهر المجتمع المدني[1].

ثم تأتي مرحلة العصور الوسطى التي صيغ فيها المفهوم في إطار الفكر أللاهوتي المسيحي باعتباره مجتمع الخطيئة، لكونه يضم مجموع الأشخاص التي تتحكم فيهم غرائزهم وبالتالي يجب أن ينظم وفق القوانين الإلهية[2].

تليها مرحلة النهضة الأوروبية وظهور فلسفة التنوير التي تؤكد أن الإنسان يمكن له أن ينظم شؤونه الدنيوية بالاحتكام إلى عقله الخالص، ومن أهم مبادئها تراجع الهيمنة الدينية عن تفاعلات الحياة اليومية للأفراد والتأكيد على أن الإنسان هو صانع قدره، مما أدى إلى شيوع التفكير العقلاني وتعمق مبدأ الحرية الفردية التي ترتكز أساسا على حق الملكية وبلورة مفهوم المواطن بدل مفهوم المؤمن والذي يشكل اللبنة الأساسية في المجتمع المدني، وهذه المرحلة هي بلورة مفهوم جديد للمجتمع المدني بظهور **فرضية العقد الاجتماعي** عند كل من "هوبز "و"جون لوك" و"روسو" واعتباره محطة من محطات انتقال المجتمعات الإنسانية من مجتمعات طبيعية إلى مجتمعات مدنية وصولا إلى مجتمعات سياسية، وخلاصة المفهوم عند هؤلاء أن المجتمع المدني يجسد فكرة العقد الاجتماعي بين مواطنين أحرار بغية تنظيم شؤون مجتمعهم في ظل مبدأ سيادة القانون الذي يمثل نتاج هذا التعاقد والذي لا يمكن الاستغناء عنه لاستقرار وحماية الجماعة و ليعطى للسلطة القائمة مشروعية أو ما يسميه" لوك "بالحكم المدني[3].

لكن بقي المجتمع المدني في هذه المرحلة متماهيا مع المجتمع السياسي، ومع بداية القرن العشرين سيتجه المفهوم مع" أدام سميث "اتجاه الانفصال عن الدولة وتأطيره في مفهوم جديد وهو السوق، فهو يرى أن المجتمع المدني شبكة من الاعتماد المتبادل ينظمها السوق من خلال تقسيم العمل[4].

وفي القرن التاسع عشر تتضح معالم المجتمع المدني ويظهر فكر فلسفي وسوسيولوجي مع كل من "هيغل "الذي يفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة) ويظهر "دوركايم "ليشرح حقيقة ودور تنظيمات المجتمع المدني باعتبارها وسيط بين الدولة والمواطنين وهي صمام أمان للاستقرار الاجتماعي، أما كارل ماركس فيعتبر المجتمع المدني مجتمع البرجوازية، ومع حلول القرن العشرين والتطورات التي شهدها على مختلف الأصعدة يكشف انطونيو غرا مشى عن الدور الأساسي الذي يقوم به المجتمع

المدني وهو دور الهيمنة من خلال نشر إيديولوجية الدولة في إطار عملية السيطرة التامة على المجتمع[5] .

2- حدود و أبعاد المفهوم:

عرف مفهوم المجتمع المدني في هذه المراحل التاريخية الطويلة التي ساهمت في بلورته تمايزات عديدة مع مفاهيم أخرى.

أولا فهو يتمايز عن المجتمع الديني لأن المجتمع المدني في النظرة الأوروبية هو مجتمع علماني، بحكم أن السلطة الدينية لا تتدخل في تسيير الشؤون العامة لناس، وطبعا هذا التمييز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية لم تكن وليدة اليوم فقد استغرقت مرحلة الفصل بين السلطتين قرنين من الزمن تقريبا (منتصف القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن السادس عشر) حيث ساهمت عدة ظروف في بلورة المجتمع المدني القائم على العلاقات الطوعية الإرادية وانفصاله عن العالم اللاهوتي[6] من بينها حركة الإصلاح الديني بقيادة القديس مارتن لوثر (1483-1546) الذي طالب بضرورة العودة إلى المسيحية في أصولها الصحيحة التي أتى بها المسيح والتي تؤكد على فصل الدين عن السياسة تجسيدا لقول عيسى "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله "أي الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، وبروز نهضة علمية كشفت عن المغالطات الكبرى التي كانت الكنيسة تقدمها كتفسير للكون ،كما ساهمت فلسفة التنوير بمبادئها الراديكالية والرافضة لأي سلطة سوى سلطة العقل، من التخلص من وصاية الكنيسة على العقول، وإيمانا بسلطة العقل ألف ديكارت كتابه الرئيسي " مقال في المنهج " باللغة الفرنسية عوض اللاتينية التي يكتب بها عادة المفكرون، وكانت هذه أول مرة يصدر تأليف فلسفي بهذه اللغة، ويصرح ديكارت عن نيَّته "إذا كتبت بالفرنسية التي هي لغة بلادي ولا أكتب باللاتينية التي هي لغة مهذبي (أساتذتي) والسبب أنني آمل في أنّ اللذين لا يستعملون إلا عقلهم الفطري الخالص سيحكمون على آرائي بصفة أعدل مما يفعل اللذين لا يؤمنون إلا بالكتب القديمة وحدها"[7]

كما ظهرت عدة مفاهيم تؤكد النزعة اللائكية مثل Désenchantement du monde وهو ما يقابله بالعربية مفهوم التخلي عن الآليات السحرية وهو مفهوم فيبري انتقاه من " ماكس شيلر" والذي اعتبره ماكس فيبر كخطوة أساسية لبروز العقلانية في المجتمعات الأوروبية ثم عرف هذا المفهوم تطورا حيث أصبح في القرن العشرين

يكتسي معنى أكثر عمومية ويشير إلى احتقار كل ما هو ديني على التماثلات العامة التي يتبناها الناس في عالم وجودهم. [8]

ثانيا تمايز المجتمع المدني عن المجتمع العسكري فنقول على سبيل المثال:السلك العسكري مقابل السلك المدني، الثياب العسكرية والثياب المدنية، فالمجتمع العسكري تتحكم فيه سلطة عسكرية تستند إلى تشريعات وقوانين منصوص عليها في دساتير البلاد التي تحدد مهمته الرئيسية والمتمثلة أساسا في حماية التراب الوطني من مطامع الغزاة ولا دخل له في تسيير الشأن العام، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بمساس امن الدولة وزعزعته وهي مؤسسة حيادية تخدم كل الشعب باختلاف توجهاتهم وتعدد أطيافهم لأن هذا الاختلاف حق طبيعي يضمنه الدستور.

ثالثا تمايز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي (الدولة) وقد احتوى الفكر السياسي الغربي الحديث الممتد من هوبز إلى هيغل تصورات مختلفة حول العلاقة التي تضبط المجتمع المدني بالدولة فالجوهر الحقيقي للدولة عند هوبز هي السلطة المطلقة، والمجتمع المدني المنظم سياسيا يخضع لقوة قهرية تستطيع إكراه الناس على التصرف كما لو أنهم يثقون أحدهم بالآخر،لأن وإن كان تأسيس المجتمع المدني هو نتاج احتكام البشر بعقولهم لقانون الطبيعة، فإن هذا العقل يحتاج حسب هوبز إلى قوة السيف، وقد حاول في نظرته الفلسفية أن يحمي هذه السلطة المطلقة من كل المخاطر بأن عارض أن تكون للهيئات الاجتماعية الثانوية والوسيطة أي أهمية، لأنه كان يعارض أي شيء يمكن أن يضعف من سلطة صاحب السيادة و أن وجدت مثل هذه التنظيمات الثانوية فيجب أن تكون تحت رقابة و سيطرة صاحب السيادة، فهذه التنظيمات تكون قانونية فقط عندما يعترف بها العاهل أو الملك. وبتالي الدولة بالنسبة لهوبز بمثابة الإله الاصطناعي، فكل شيء إنما تنظمه سلطة صاحب السيادة ولا وجود لتمايز بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.[9]
أما بالنسبة لجون لوك ،فان الدولة وجدت لتسوغ وجود المجتمع المدني وتحقق اهدافه. فإن كان المجتمع المدني عنده جاء ليعالج العيب القاتل في حالة الطبيعة، بأن ينزع السلطة التنفيذية من أيدي الأفراد اللذين ينكبون على خدمة ذواتهم، ويضعها في يد سلطة عامة تكون نزيهة، فانه يصوغ نظريته في جوهر الحكم المدني كنقيض للحكم المطلق، لاعتبار أن هذا الأخير لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون شرعيا،[10] لأن قيم المجتمع المدني في ظل هذه السلطة أمر مستحيل، على أساس أن فكرة التعاقد عن طريق الإرادة الحرة للأشخاص لا تتفق مع فكرة العبودية والخضوع لسلطة مطلقة.

وعلى نقيض من الحكم المطلق يقترح جون لوك فكرة الحكومة المقيدة ويؤكد على الفصل بين السلطات وحق الثورة، ومنعا للاستبداد السياسي والطغيان وسوء استعمال سلطات الحكومة لقوتها، يرى لوك ضرورة فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وهو الفصل الذي تعمق وشق طريقه في خضم الصراعات السياسية بين الملوك والبرلمان في جميع مراحل الثورة الانجليزية والهدف من هذا الفصل هو عدم تمركز هذه السلطات في يد واحدة وهذا ما يضمن حماية حرية الأفراد ويحافظ على ملكياتهم والعيش في سلام والأداة الأعظم في هذه الغاية هي القوانين التي تشرعها السلطة التشريعية التي تمثل سلطة الشعب وتكتسي بذلك صفة السلطة العليا والمقدسة.

بهذا يكون المجتمع المدني وريث الأفراد الأحرار في حالة الطبيعة و قد امتلكوا السلطة التشريعية التي تنظم كيف ينبغي أن تستخدم قوى الدولة من أجل بقاء المجتمع وبقاء أعضائه، وعليه اختزل لوك الدولة إلى جهاز تنفيذي يكون في خدمة المجتمع المدني المنظم حول الملكية الخاصة.[11]

أما هيغل فهو يفصل بين المجتمع المدني والدولة في إطار فلسفته الأخلاقية ويحدد في كتابه"أصول فلسفة الحق" ميادين الحياة الاجتماعية المتمثلة في العائلة والمجتمع المدني والدولة وهي بنى مختلفة للتطور الأخلاقي، بمعنى أنها مستويات لحياة أخلاقية متفاوتة.

والمجتمع المدني عند هيغل هو بناء اجتماعي غير مكتمل أخلاقيا[12]، لأنه بناء تتحكم فيه النزاعات الشخصية و المصلحة الخاصة، وعليه يصبح المجتمع المدني تركيب من أعضاء مستقلين مهتمين أكثر بإشباع حاجاتهم الفردية والخاصة عن طريق صناعة وإنتاج و تبادل منتوج عملهم في السوق، هذه كلها تخلق روابط من نوع جديد يشوبها الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد المجتمع المدني خلاصه إلا في كيان آخر يكون خارج منطقه والمتمثل في الدولة التي تتمكن من ضبط النظام والاستقرار داخل المجتمع المدني بواسطة سلطاتها الحكومية، وسلطة القوانين. فالدولة بهذا تسمح بأن يكون للمجتمع المدني وجودا على الرغم من أن المجتمع المدني في تحليل هيغل سابقا على الدولة، إلا أن هذه الأخيرة تسبقه من حيث البعد العقلاني والأخلاقي الكوني، حيث تعالج الدولة المخلفات السلبية للنسق الاقتصادي والتوترات الاجتماعية التي يتسبب فيها بين الأثرياء والفقراء، بمعنى آخر فهي تخلق نوع من التوازن بين الأنانيات المتصارعة، مصححة إياها وموجهة ميلها نحو البعد الكوني، أي البعد الأخلاقي الكامن في الدولة[13].

في حين نجد ان النظرية الماركسية تنظر إلى الدولة بكثير من الريبة، لأنها لا تقدم للمجتمع إلا فهما مزيفا للواقع الاجتماعي من خلال إعلانها عن حقوق الإنسان والمواطنة والحرية والمساواة، دون أن تتطابق هذه الشعارات مع واقع حياة الناس. فدور الدولة بهذا المعنى عند ماركس أشبه بدور الدين الذي يعد الإنسان بالنعيم الأبدي الذي ينتظره في الدار الآخرة، أما المجتمع المدني فهو تعبير للمجتمع البرجوازي وعليه يعرف المجتمع المدني على انه " حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية"[14].

ويؤكد ماركس علي أسبقية وجود المجتمع المدني على وجود الدولة، والدليل على ذلك أن الثورات السياسية التي صاحبت الانتقال إلى الرأسمالية اندلعت عموما بعد أن تطورت أشكال مكتملة تقريبا للمجتمع المدني البرجوازي بشكل بطيء في أحشاء النظام الإقطاعي، فالعمل المأجور والإنتاج لأجل التبادل وتراكم رأس المال حلت محل إنتاج القرون الوسطى وذلك قبل الأزمات السياسية النهائية للإقطاعية (الثورة الانجليزية، والثورة الفرنسية) وهذا هو السبب في أن المهمة الأساسية للثورات البرجوازية تمثلت في كسر البنية الفوقية للأرستقراطية. إذن فالثورات السياسية بالنسبة لماركس لم تفعل غير تكييف بنية فوقية برجوازية لمجتمع مدني كان قد حقق وجوده إلى حد كبير تمثل في البنية التحتية للنظام البرجوازي.

أما غرا مشي الذي يتبنى الماركسية نجده يجري تمييزا دقيقا ومعقدا بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي داخل الدولة الطبقية، فمفهوم الدولة سينطبق على "المجتمع السياسي" وسيمثل لحظة القوة و الإكراه، بينما سيدل "مفهوم المجتمع المدني" على شبكة الوظائف التربوية والأيديولوجية المعقدة، والتي يتم التحكم في المجتمع وتسييره عبره، فالتمييز الذي يضعه غرا مشي بين الدولة والمجتمع المدني إنما هو تمييز منهجي وليس عضوي لأن المجتمع المدني يختلط في الواقع الملموس بالدولة. هذا يعني أن المفهومين يتموقعان في بوتقة واحدة، يقول غرا مشي :"أن العناصر المكونة للدولة بالمعنى العضوي الواسع هي الدولة بالمعنى الخاص والمجتمع المدني" أي أن الدولة هي المجتمع السياسي مضاف اليه المجتمع المدني أي هيمنة مدعمة بالإكراه".[15]

اختلفت النظرة إذن حول هذه الثنائية مجتمع مدني/دولة، فتارة تكون العلاقة متوازنة بين المجتمع المدني والدولة بحكم أن الثنائية تطرح أدوار مختلفة لكنها متكاملة وتارة أخرى يبدو المجتمع المدني مناقض لدولة.

مهما يكن فقد تبين من خلال هذه النقاشات التي طرحتها هذه الرؤى المختلفة، أن تعدد معاني مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، هي ناتجة لتعدد الآراء والمنطلقات الإيديولوجية التي كان يتبناها كل فيلسوف ومفكر ولأنه ليست هناك قراءة محايدة لمفهوم ما، خاصة إذا كان المفهوم من واقع معيشي معين، وهذا هو الحال بالنسبة لمعظم المفاهيم التي تطرح في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، لكن اليوم يتحدد مفهوم المجتمع المدني على انه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ،ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات "[16]، ومن ثم يمكن أن نلخص أهم سمات المجتمع المدني في النقاط التالية:

1- الفعل الإرادي الحر: تشير طبيعة المفهوم إلى فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وعليه فالانتماء لمنضمات المجتمع المدني هو انتماء قائم على الإرادة الحرة للأفراد.

2- فكرة التنظيم: إن كل جماعة بشرية تربط بين أفرادها أفكار مشتركة وتسعى إلى تحقيقها أو الدفاع عنها يجب أن تنتظم في إطار هيكل تنظيمي وفق المعايير التي تنص عليها القوانين.

3- الغاية أو الهدف: يهدف كل تنظيم إلى تحقيق أهداف وغايات مشتركة سواء تلك التي تتعلق بالأعضاء أو تلك المتعلقة بالغالبية العظمى للمجتمع.

4- الاستقلالية:كل الدراسات التي تناولت هذا المفهوم ضمنت عنصر استقلالية المجتمع المدني ومؤسساته عن الدولة وأجهزتها الرسمية وتتجسد هذه الاستقلالية في كافة النواحي المالية والإدارية والتنظيمية حتى تتفادى هذه المؤسسات التبعية للسلطة.

5- مبدأ الاختلاف والتنوع وقبول الآخر: وهو مبدأ يترجم قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي بين مختلف مكونات المجتمع المدني.

هذا واقع مفهوم المجتمع المدني في بيئته الأصلية واهم خصائصه فما هي حيثيات ظهوره في الفكر العربي والوطن العربي بصفة عامة ؟

3- تجليات المفهوم في الفكر العربي:

يؤكد الكثير من المفكرين العرب على أن مفهوم المجتمع المدني مفهوما دخيلا على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي ،فلم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة واستعمل في غير موقعه، فروّاد النهضة العربية في القرن التاسع عشر تأثروا بمفاهيم سياسية

غربية "كالوطن، والدستور، والانتخابات والحرية ولم يكن مفهوم المجتمع المدني ضمنها، رغم أن المفهوم كان في طليعة المواضيع التي عالجتها النخب الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[17]، بل من المفكرين من أعاب على أباء النهضة العربية أمثال رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده والأفغاني عجزهم في التأصيل للمفاهيم التي أخذو ينظرون لها في الوطن العربي وهو عجز يترجم أزمة الثقافة العربية في تأصيل المفاهيم والمصطلحات التي تواجهها أو تفد إليها من الخارج وعجزها عن المشاركة في صناعة عالم الأفكار[18]، وعليه أصبحت جل المفاهيم الواردة إلى المجتمع العربي تبدو غريبة وتدور حولها نقاشات كثيرة حول إذا ما كان يجب الأخذ بها أم لا من باب حماية الذات من الغزو الفكري الغربي، وهناك من يذهب ابعد من هذا في القول أن حركات التحرر الوطني العربية لم تولى عناية تذكر لموضوع المجتمع المدني[19]، فقد ركزت جهودها على المطالبة بالاستقلال، فتنظيمات المجتمع المدني مثل الأحزاب والجمعيات كانت موجودة سواء في المشرق أو المغرب العربي بل لقد شكلت النواة الأساسية لحركات التحرر وهذا باحتكاكها بتجربة تنظيمات الغرب (الغرب المستعمر والغرب النموذج في آن واحد على حد قول الجابري) وهذا ما يذهب إليه عزمي بشارة عندما ينظر لنضال المجتمع العربي ضد الاستعمار ضمن انساق سياسية وتركيبات اجتماعية تتعدى الروابط التقليدية والجهورية وتعكس وعيا سياسيا محملا بظواهر المشاركة السياسية، وهذا دليل على وجود في التاريخ العربي مؤسسات مدنية طوعية[20] لكن التنظير للمفهوم ربما لم يكن شغل هؤلاء المفكرين والمثقفين لان همهم الأول هو الاستقلال ولأن التفكير في أبعاد المفهوم وما يتعلق بعلاقاته التفاعلية مع الدولة والمجتمع بصفة عامة أمر لا طائل منه في غياب دولة وطنية مستقلة، أو ربما كما يقول علي الكنز أن الأمر يرجع إلى سلم الأولويات عند هؤلاء المثقفين أدي بهم إلى اعتبار الخوض في المفهوم وطرح تساؤلات معرفية حول المجتمع المدني أمر ثانوي ولا تحتل الأسبقية ويمكن تأجيل مناقشتها إلى وقت لاحق، أما ظهور المجتمع المدني في الحقل التأملي العربي فقد كان في ثلاثين سنة بعد الاستقلاليات الأولى[21] وتعالت الأصوات أكثر بعد التحولات التي شهدها العالم ومنها خاصة:

1- إنهيار النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية الذي كان يحمل مقولات تتعلق بالحرية والمساواة لكنها اثبت الواقع زيفها خاصة في ضل الأنظمة الشمولية

2- ظهور المشروع الليبرالي بمظهر المنتصر الوحيد في العالم العربي والذي يتبنى مقولات سياسية ديمقراطية تتعلق بالانتخاب الحر وحرية الرأي والعقيدة واقتصاد السوق.

3- التهميش الذي أصاب دول العالم الثالث مما سمح للمؤسسات المالية العالمية لممارسة الضغط عليها لتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية على النمط الغربي الرأسمالي.[22]

لكن تداول هذا المفهوم في الوطن العربي أظهر تمايزا جديدا وهو التمايز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، احدث انقسام في الأوساط الفكرية بين من يرى أن تنظيمات المجتمع الأهلي هي امتداد طبيعي لتنظيمات المجتمع المدني وبين من يعارض هذه الفكرة من باب أن مرتكزات المجتمع الأهلي تختلف كل الاختلاف مع تلك التي يعتمدها المجتمع المدني، ولم يورد مثل هذا الطرح في الفكر الغربي لأنه كانت هناك قطيعة مع الفكر الإقطاعي بكل ما يتضمنه من بنيات وانساق فكرية وسياسية واقتصادية .

4- بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

كثيرون ممن ينتمون إلي الفكر العربي من استخدم مفهوم المجتمع المدني في تقابل عدائي مع المجتمع الأهلي كما يؤكده د.سعد المولى والذي يرى أن ترجمة المفهوم في العالم العربي قد طرحت إشكالية أساسية هي لغوية ومفاهمية في آن واحد، ففي حين أننا نجد في اللغات الأجنبية تطابق وتدرج في الاشتقاق اللغوي والمفاهيم معا بين مصطلحات citoyen-civique-civil-cité فإن مفهوم المواطن والمواطنة الذي يستخدم للترجمة على التوالي citoyen وcitoyenneté يخرج عن المدنية و المدني ومن هنا أيضا طرحت إشكالية (الأهلي-المدني) فإذا عدنا إلى التعريف الغوي للأهلي وجدنا أن الأمر يتعلق بالسكان الذين يسكنون منطقة معينة أو وطن معين فهذا يعني أن تسمية مواطن تكون متطابقة مع هذا المفهوم ولهذا يرى أن مصطلح المجتمع الأهلي في التاريخ الاجتماعي السياسي العربي يوازي مفهوم المجتمع المدني من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة[23].

كما يذهب " برهان غليون" أن ما حدث في المجتمعات العربية في القرن19 والقرن 20 من تغير شبه كامل في نظم الإنتاج والاستهلاك والتعاون والعلاقات الأسرية، ليس انقلابا شاملا في بنية المجتمع المدني بل هو انتقال تدريجي متعثر من بني المجتمع التقليدي إلى علاقات المجتمع الحديث وبصيغة أدق من بني المجتمع الأهلي إلى الإرهاصات الأولى لبنى المجتمع المدني، ومن ثم يرى غليون ضرورة عدم التمييز بين أنواع التنظيمات الاجتماعية ويؤكد أن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والثقافية كلها في ميدان

المجتمع المدني ولا قيمة لتميز بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني لأن هذا التميز سيعرقل فهم طبيعة القوى التفاعلية التي تحرك المجتمع[24].

وليس بعيدا عن هذا الفهم يقترح "وجيه كوثراني" أن يتم النظر إلى ما يسميه المجتمع الأهلي المكون من أصحاب الحرف وأهل الصنائع والطرق والفرق بوصفها نواة مجتمع مدني عربي، بوصف هذا المجتمع الأهلي وعاء لبشر ينتجون سياسة وثقافة وسلع وعلاقات تبادل بينه وبين الدولة كونها هيئة حاكمة ومنظمة وضابطة لعلاقات هؤلاء البشر، ومن هذا المنطلق فان المجتمع الأهلي يوازي مفهوم المجتمع المدني من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة حيث إن هذه الحرف والطرق والصنائع تعبر عن دينامكية اجتماع سياسي ومؤسسات مجتمع تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل وأنماط الثقافة والاجتهاد الفكري والفقهي وتعبيرات من العمل السياسي والنقابي.[25]

وفي الطرف المقابل هناك فئة من المثقفين ترى أن مفهوم المجتمع المدني هو المفتاح الجديد للولوج إلى عالم الحداثة ،ويضعون مفهوم المجتمع المدني في تقابل عدائي مع المجتمع الأهلي بحيث أن الأول يقوم على تنظيمات حديثة تقوم أساسا على الحرية والتطوعية في حين يكون الانتماء إلى التنظيمات التقليدية غير طوعي وليس للفرد أن يكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة فالفرد يرث الانتماء إليها،وعليه يستبعد الكثير من المفكرين أمثال د. أحمد "شكر الصبيحي" التنظيمات الأهلية من أن تكون من التنظيمات المشكلة للمجتمع المدني الذي يعرفه على انه " كل ما هو غير حكومي، وما هو غير عائلي أو ارثي والتي يولد فيها الفرد أو يرثها وتكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة كما أنه لا يشتمل على التنظيمات التي تقوم على الدين أو الطائفة "[26]، وربما يعود هذا الموقف من هذه التنظيمات الأهلية أو التقليدية كما يرى علي الكنز إلى مساهمة السياسة الاستعمارية في الحط من قيمة الأشكال المحلية للتنظيم والتعبير، لأنها نابعة من مجتمعات تقليدية والتي تحمل كل الإيحاءات السلبية، فذهنياته متأخرة وأشكاله التعبيرية والتمثيلية متجاوزة وغير ملائمة[27]، وعليه فالقول بدولة حديثة يعني القطيعة مع كل هذه الأشكال الرجعية والتقليدية التي لا تتماشى مع مستجدات العصر، فحسب هذا الرأي هناك تنافر أو تناقض بين الانتماء إلى جماعة بطريقة وراثية وبين الانتماء إلى جمعية كان بمحض إرادة الأفراد ووفق عقد تم بينهم، فتواجد الفرد في العائلة أو القرية أو القبيلة التي ينتمي إليها هو معطى طبيعي، أي ولد فوجد نفسه ينتمي إلى هذه المجالات الاجتماعية بدون إرادة أو خيار منه، لكن انتمائه لمنظمات أخرى كالجمعيات فالأمر يختلف لأنه ناتج عن قرار فردي إرادي ، ثم إن التواجد الأول

مرتبط بوجود روابط عاطفية قوية تتحكم في انتماء الفرد إلى هذا الوسط العائلي، هذه الروابط العاطفية القوية تسبق كل تفكير منطقي أو عقلاني يقوم على أساس المصلحة أو المنفعة، على عكس مايحدث عند انضمامه لمنظمة معينة فان الأمر يختلف لأنه يتعلق بحسابات، حتى وان كان يكن مشاعر صادقة لهذه المنظمة ولكن الشيء الذي يربطه بها أكثر هو العقد المبني أساسا على حسابات منطقية عقلانية وعليه فان بقائه أو خروجه من المنظمة غير مرهون بالمشاعر التي يبديها ولكن بهذا الحساب المنطقي[28] ويمكن أن يخرج من المنظمة في أي وقت، وعليه فإنه من المستحيل التفكير في مجال اجتماعي يجمع بين الانتماء الطبيعي والالتزام التعاقدي الإرادي، فالتجمعات تكون أما وفق نمط عقلاني يشترط العقد وبالتالي الحرية والإرادة أو على نمط طبيعي ليس لنا فيه خيار[29].

وعليه ترفض هذه الفئة من المفكرين، فكرة تطابق المجتمع الأهلي مع المجتمع المدني ويستندون في تحليلهم لمفهوم المجتمع المدني إلى منطق نظرية العقد الاجتماعي التي هي نظرية مرتبطة أساسا بالفردانية الليبرالية، أين تدور الحياة الاجتماعية في إطار اتفاق بين أفراد أحرار تخلصوا من كل الإكراهات الاجتماعية والأخلاقية، فالحداثة في المجتمعات المعاصرة، أحدثت شروط الحرية الفردية التي أصبحت لا تحتكم إلا لمنطق القانون الذي اتفق عليه الأفراد والذي أصبح الحكم بينهم.هذا النموذج المجتمعي التي أرادت هذه الفئة من المثقفين أن تسوقه إلى المجتمعات العربية من خلال إنشاء مجتمع مدني يكون عنوان للحداثة والفكر الحر، وبمعنى أوضح مجتمع مدني ينقل النموذج أليبرالي الأوروبي الذي يشكل النظام الرأسمالي هيكله وينسج علاقاته دون التفكير في مدى مطابقة هذا النموذج على الواقع العربي الذي مازال تتحكم فيه منطق العشائرية والتفاوت المذهبي والطائفي.

هذا الاقتراب كما يرى البعض هو تصور لقوى اجتماعية محسوبة تقليديا على اليسار والتي تسمى اليوم بالقوى الديمقراطية، وجدت نفسها خارج العمل السياسي أو في بطالة سياسية كما يفضل عزمي بشارة تسميتها، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتراجع التجربة الاشتراكية في الدول الاشتراكية وظهور أنظمة سياسية محافظة وديكتاتوريات تقدمية حديثة إلى جانب ظهور امتداد خطر العمل السياسي الإسلامي، وبالتالي كان المخرج الوحيد لهذه النخب هو الالتفات حول مفهوم المجتمع المدني واحتشادهم خلفه وأصبح بذالك المفهوم حسب هذا الرأي دائما أداة إيديولوجية جديدة بيد خطاب التحديث الذي يقصي كل أشكال البني التقليدية الأهلية[30] لكن يرد عزمي بشارة على هذا الرأي وإن كان يعترف أنه لا يخلو من الصحة انه في المقابل استغلت التنظيمات الإسلامية نفس الأداة لركب موجة

التغيرات التي بدأت منذ ثمانينات القرن العشرين خاصة في دول المغرب العربي والجزائر خصوصا.[31]

يبدو إذن أن تعامل هذه النخب مع مفهوم المجتمع المدني هو تعامل إيديولوجي أكثر من كونه أداة تحليل تساعد على فهم الواقع، إذ يتبين لمن يلاحظ الواقع العربي عموما والجزائر خصوصا والتي عرفت نموا ملفتا لتنظيمات المدنية بات يعرف الآن في الوطن العربي بالحالة الجزائرية، إلى وجود نوع من التواؤم في التميز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من جهة وتقسيم العمل بين التوجهات الإيديولوجية والسياسية من جهة أخرى[32]، حيث يسيطر التيار اليساري سابقا على التنظيمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث والتي تستعمل بقوة مصطلح المجتمع المدني الذي يدل على رفض تدخل الدين في تسيير الشأن العام والسعي في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، و في المقابل نجد القوى التقليدية ذات التوجه التقليدي والديني حاضرة وبقوة في مجال الجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية وتربية دينية وخدمات صحية وهذه التنظيمات تفضل تسمية التنظيمات الأهلية لأنها ترى في هذا المصطلح تعبير عن خصوصية الواقع في المجتمعات العربية.

والملاحظة أو بالأحرى المفارقة التي نراها في الميدان أن التنظيمات الأهلية هي الأكثر توغلا في المجتمع، في حين تعاني قوي اليسار أو قوى الديمقراطية مشكلة أساسية متمثلة في عجزها عن التواصل مع الفئات الشعبية، وبالتالي عدم قدرتها على إعادة إنتاج ذاتها اجتماعيا[33] بينما تنقاد هذه الفئات الاجتماعية بكل سهولة وراء القوى التقليدية (قوى تقليدية محافظة، قوى دينية ،قوى سلفية ،إسلام سياسي) التي أكدت فعاليتها في الميدان من خلال خدماتها التي قد تفوق في فعاليتها واتساعها عمل الدولة وأجهزتها وأثبتت ذلك في عدة محطات سياسية وأثناء الكوارث الطبيعية. ربما يكمن تفسير هذه المفارقة حسب رأي الجابري في أن هناك انفصال خطير بين المجتمع المدني كما تتصوره وتريده النخبة العربية العصرية وبين المجتمع المدني كما هو بالفعل في الواقع العربي[34].

تواجد هذه التنظيمات التقليدية والتي تحضي بقاعدة شعبية لا يمكن تغافله ولا يمكن إقصاؤها من تركيبة المجتمع المدني. فإذا كان المجتمع المدني يعني مجال المؤسسات الوسيطة، فانه من المنطق أن تكون المؤسسات الأهلية بما فيها التنظيمات الدينية ضمن تركيبة المجتمع المدني وهذا لعدة أسباب منها:

1- التنظيمات الأهلية ومنها الدينية وطنت نفسها في حقل المجتمع المدني من خلال عملها الخيري، فوفرت مجموعة من الخدمات الأساسية للجمهور، من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية فأقامت المدارس الخاصة والمستشفيات ومكاتب رعاية ومؤسسات مهنية وتدريبية (مصر نموذجا لهذا الواقع)هذه المنظمات قامت استجابة لفشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها وبتالي سدت هذه التنظيمات الفراغ الذي تركته الدولة.

2- تجذر القيم الدينية في البنية الفكرية للعالم العربي ليس فقط القيم الإسلامية بحكم أن الديانة الإسلامية هي الأكثر انتشارا في معظم الدول العربية ، ولكن إلى جانبها نجد القيم المسيحية (لبنان أنموذجا) التي تستند إليها هذه التنظيمات الدينية في مرجعيتها والتي تمثل محرك أساسي لها وهذا يؤكد ما ذهب إليه "توكفيل" من أن الدين بوصفه عاملا روحانيا وحاميا للفضيلة والأخلاق يمكن أن يكون محركا مركزيا في دفع عجلة المجتمع المدني، بل إن هذه الفكرة تلقى رواجا عند كثير من المفكرين الأمريكيين المعاصرين الذين يتأسفون لضياع ما يسمونه ب"عادات القلب "في المجتمع الأمريكي ويقصدون بها الجوانب الدينية التي كانت الباعث والمحرك لتمظهر المجتمع المدني الكلاسيكي كما أعجب بها توكفيل حين قال "ليس للدين في أمريكا دور مباشر في حكم المجتمع، لكن يجب النظر له بوصفه الأول بين مؤسساتها السياسية"، إن جميع المؤسسات الأمريكية السابقة نمت بشكل أو بآخر من النبض الروحي الذي عبرت عنه المسيحية كما يؤكده وليم فان دوسن ويشهارد.[35]

إذن التمايز بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي وخاصة في بعده الديني أمر لا يمكن الجزم فيه في المجتمعات العربية لان الدين إلى جانب العادات والأعراف يدخل ضمن العناصر الأساسية التي تساهم في تكوين البنية الثقافية لهذه المجتمعات وهو مصدر من مصادر التشريع ويشمل الدين الإسلامي على عدد كبير من القيم التي يعتبرها الكثير من المفكرين أنها كانت المحرك الأساسي لتأسيس تنظيمات المجتمع المدني، وإذا رجعنا قليلا إلى تاريخ الجمعيات خاصة في العالم العربي وجدنا أن المحفزات القيمية هي الدافع الأساسي والأول في وجودها، فإذا رجعنا إلى مبدأ الإحسان وجدناه أنه كان المحرك الأساسي في تأسيس الجمعيات حيث يرى بعض المهتمين بتاريخ المنظمات الجمعوية في هذه المنطقة، أن بروز هذه الجمعيات ارتبط بالدرجة الأولى بحركة الإصلاح الديني بظهور جمعيات خيرية منذ سنة 1980 كحركة محمد عبده في مصر التي انتشرت في معظم أقطار الدول العربية من خلال أنشاء جمعيات هدفها الأساسي هو مساعدة الفئة المعوزة من الطبقات

الفقيرة[36]؛ والقصد من وراء هذا الفعل هو المنفعة العامة التي ترتكز أساسا على مساهمة الآخرين بحيث أن الأشخاص المتطوعين في العمل الجمعوي سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين و الذين ينتمون إلى مختلف المؤسسات التي كانت تقدم يد العون ، كلهم كان هدفهم الوحيد هو المساهمة في التماسك الاجتماعي بخلق روابط اجتماعية بين فئتين من الأفراد فئة تلتزم بتقديم يد العون وفئة تستفيد من هذا العمل الخيري ومثل هذا التضامن يكون ناتج عن استعداد أخلاقي يدفع بالمتطوعين إلى الدفاع عن الفئة المعوزة أو المحتاجة.

استبعاد المنظمات التقليدية من تعريف المجتمع المدني إذن ليست مسلمة من مسلمات النقاش الفكري العربي بدليل إن هناك من المثقفين العرب من يرى انه من حسن حظ المجتمعات العربية أن تكون مثل هذه التنظيمات مازالت قائمة وذلك لسبب ضعف الدولة في الالتزام بأدوارها اتجاه مواطنها وأيضا بحكم أن الواقع العربي يؤكد وجودها، وهي الحقيقة التي يشير إليها جون اسبوزيتو في أن المؤسسات والجمعيات الدينية أصبحت جزء لا يتجزأ من مؤسسات وقوى المجتمع المدني في البلدان الإسلامية سواء العربية أو غير العربية.[37]

هذا بالنسبة للإشكال الذي طرحه التمايز بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي فماذا عن التمايز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ؟ .

5- المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي:

لقد ساهمت عمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي التي عرفتها أوروبا وما أفرزته من نقاش فلسفي ومعرفي كما رأيناه سابقا ،في تحديد ماهية الدولة وضبط علاقتها مع تركيبات أخرى تشاركها عملية التنظيم الاجتماعي، وعليه تزامن مفهوم الدولة في تكوينه وبلورته مع مفهوم المجتمع المدني ومفهوم السوق، وتترجم الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي اليوم في الغرب هذا التفاعل بين مختلف مؤسساتها السياسية والمدنية والاقتصادية.

هذا واقع الغرب، فهل يمكننا الحديث عن هذا التفاعل والتناغم بين الدولة والمجتمع المدني في الدول العربية ؟ الجواب هو لا وهذا لعدة اعتبارات نشير إليها فيما يلي:

أولا : لا يمكن فهم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة إلا بالرجوع قليلا إلى الظروف التاريخية لتأسيس الدولة في البلاد العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، لقد كانت الدولة من بين المؤسسات التي أورثها المستعمر للدول المستعمرة بعد الاستقلال وقد ورثت الكثير من طباع الحكم العسكري الغربي سيطرت فيه النخب العسكرية خاصة والسياسية على

هذا الجهاز الإداري وأحكمت سيطرتها عليه بحكم الشرعية الثورية سواء تحدثنا عن جمال عبد الناصر في مصر أو الأسد في سوريا أو هواري بومدين في الجزائر[38]، وتحت شعار بناء دولة وطنية اعتقدت الفئة الحاكمة أنه من حق الدولة وواجبها التدخل في كل صغيرة وكبيرة من حياة المجتمع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ،ولم يسمح بظهور مؤسسات مدنية يمكن أن تشاركها في هذه المهمة وإن سمحت بذلك، فيجب أن تكون تحت وصايتها فأقصيت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان لان هذه الأنظمة كانت ترى أن المجتمعات العربية لم تصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونها ،عن طريق تأسيس وإنشاء منظمات مدنية تدافع عن حقوقها وأرائها فقضت بذلك على فرصة تكوين الشعب في إطار مؤسسات مدنية تدربه وتحميه عند الأزمات وعن إنشاء دولة قائمة على القانون والرضا والحرية السياسية[39]. مما أدى إلى ظهور دولة شمولية صارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة ورفض مباشر لها هذا ما يؤكده احد الباحثين عندما يشرح أن مبدأ إنشاء الجمعيات في الوطن العربي لا يتعلق باحترام حرية الأفراد في حق التجمع بقدر ما هو تخوف عن ما ينتج عن هذا التجمع في إنشاء جماعات (تكون مصدر التوتر) ممكن أن تشكل خطر على الدولة وفي هذا يقول :" أن مشكل حرية التجمع لا يخص بالفعل الحرية الفردية فحسب ،أي حرية انتماء الفرد إلى جمعية واحترام حقوقه الأساسية، بل يتعلق الأمر بأكثر من ذلك، أي الاعتراف من خلال ذلك المبدأ بحرية المجموعات داخل الدولة و في مواجهة الدولة و تحترس سيادة الدولة باستمرار من القوى المنافسة التي لا تؤطرها، بحيث أن كل جماعة منظمة هي بمثابة منافس للدولة، وطبيعي أن يميل الحاكم إلى منعها أو تحديد فعاليتها ومراقبتها ولا تخرج الحركة الجمعوية عن هذه النزعة "[40]

ثاني : تظهر الدولة في الوطن العربي في علاقتها مع التنظيمات المدنية في موقف متناقض يجمع بين التسامح والرفض، بين الاعتراف بالحريات الفردية والتشديد في مراقبة التنظيمات، و هذا يمكن تفسيره من خلال تخوف السلطة من الطابع الذي يتميز به المجتمع المدني و المتمثل في القدرة على التوغل و سرعة الانتشار [41]، في حين لا تستطيع السلطة تركه ينتشر بهذه السرعة، وبالتالي فهي تحاول أن تراقب المنظمات المطلبية المتخصصة في الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات و المرأة ومكافحة الفساد حتى لا تكتسح الساحة العمومية ويصعب التحكم فيها، وعليه يبقى بعد النضال من أجل حقوق الإنسان موضوع شائك بالنسبة للأنظمة السلطوية التي تريد أن تظهر بصورة جديرة بالاحترام، خاصة

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الحليف الرئيسي لهذه الدول، وتراجع المد الاشتراكي الذي انتهجته معظم الدول العربية بعد الاستقلال وظهور المشروع الليبرالي بمظهر المنتصر الوحيد في العالم مما دفع بالدول العربية إلى تبني مرجعيات جديدة تعتمد مقولات سياسية ديمقراطية تتعلق بالانتخاب الحر وحرية الرأي والعقيدة واقتصاد السوق، وحتى تخفي هذه الأنظمة العربية صفتها التسلطية وتظهر حسن النية تقوم بتقديم بعض العمليات الديمقراطية كتنظيم الانتخابات البرلمانية والسماح بالتعددية فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، ولكن من المؤكد أن هذه التعددية ليست تنافسية في الواقع، إذ لا يمكن لحزب من أحزاب المعارضة أن يفوز في الانتخابات و يتولى مقاليد الحكم مثلما حدث في الانتخابات التعددية التي عرفتها الجزائر 1990 والانتخابات الديمقراطية التي عرفتها مصر في2013 ورغم المدة الزمنية الفاصلة بين الموعدين الانتخابيين (22 سنة) إلا أن نفس السيناريو تكرر وهو الانقلاب على خيار الشعب، مما يؤكد على أن الأنظمة العربية تتصف بنوع من الازدواجية يفسرها " جان نويل فريبه " في تحليله لأنظمة الحكم السائدة في شمال إفريقيا أو الدول العربية بصفة عامة و من بينها الجزائر، إذ يؤكد هذا الباحث أن حكام هذه الأنظمة يحاولوا أن يفصلوا بين عملية تحرير المجال العام و بين المجال السياسي أو مجال ممارسة السلطة وإعادة إنتاجها، فهذه الازدواجية التي تعيشها هذه الأنظمة تسمح لها بأن تظهر بذاك الوجه الذي يحترم الحريات ويفسح المجال العام لممارستها، وفي نفس الوقت عدم فقدان السيطرة على هذا المجال، فالمنطق الذي يمشي عليه هؤلاء الحكام " هو تغيير القليل والاحتفاظ بالقليل حتى لا يتغير كل شيء "[(42)].

وعليه فان حكام هذه الأنظمة لا يسمحوا ببرامج منافسة تطالب بتجديد القيادات لكن بالمقابل يمكن السماح مثلا بإنشاء الجمعيات الخدمية التي تمارس نشاطها بالتنسيق مع السلطات العامة وتكون مثل هذه الجمعيات واسطة بين الحاكم والمحكوم، تنقل احتياجات ومطالب المحكومين إلى الحكام بطريقة مؤسسية و يمكن إدراج هذه الطلبات في جدول أعمالهم لأنها تدخل في الإطار العام لسياسات العامة التي يريدون إتباعها، ومن هذه الزاوية يستفيد الحكام من الجمعيات الخدماتية حتى عندما تنقل لهم التظلمات لأن الحكام يدركون جيدا أن تكلفة ذلك تكون أقل مما إذا كانت هذه التظلمات عن طريق احتجاجات جماهيرية لا يحمد عقباها، ومن هذا المنطلق تنظر الدولة إلى تنظيمات المجتمع المدني على أنها تمثل هامش الحرية الليبرالية المسموح به والمساحة المشتركة التي تتم فيها العلاقات بين الحاكم والمحكوم، لكن بشرط أن لا تقرأ هذه الحرية كتعبير عن موقف تنافسي ويجب

أن تكون منظمات المجتمع المدني شكل من أشكال العمل العام غير التنافسي، هذا الوضع أخرج تنظيمات المجتمع المدني عن دورها كقوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التحديث الذي كان ينشدها المشروع المجتمعي الحديث.

ومن ثم أصبح الهم الأكبر للسلطة في البلدان العربية هو البحث في كيفية مراقبة ووضع الحدود الواجب فرضها على حركية هذا المجتمع المدني، وذلك عن طريق إجراءات إدارية قانونية تعسفية تعرقل أو تبطئ عملية دراسة الملفات التي تقدم لإنشاء تنظيمات مدنية أو عن طريق جعل هذه التنظيمات في قبضتها من خلال التبعية المالية والتي تصل في بعض الأحيان إلى 95% للدولة ما يسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من هذه التنظيمات وخاصة الجمعيات التي تصبح كأدوات لتحقيق أهداف وسياسات النظام القائم ،بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل لأحزاب سياسية في تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها، ويقدم لهذه الجمعيات في مقابل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها، بينما تعاقب الجمعيات التي -ترفض التنازل عن استقلاليتها والاندماج في مشاريع لا علاقة لها باختصاصها- بالتضييق المالي،هذا ما يفسر تفاوت استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية .

وقد كشف التقرير السنوي لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية لسنة 1994حول نقاط القوة والضعف في المجتمع المدني العربي، أن هناك شدا وجذب بين منظمات المجتمع المدني والدولة، فهذه الأخيرة لا تكف عن محاولة التحكم في الأولى وتقيد حركيتها سواء بالقوانين أو القرارات الإدارية وان الأجهزة التنفيذية لدولة في العديد من لبلدان العربية لم تستوعب بعد الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني كما أن بعض هذه الأخيرة لم تستوعب دورها الحقيقي أو كيفية صياغة علاقاتها بالدولة فأحيانا تكون هذه المنظمات تابعة تماما لدولة وفي بعضها الآخر تتصرف وكأنها قوى معارضة للسلطة[43].

إن المجتمع المدني كتنظيمات مختلفة ومتباينة الأهداف والمصالح بحكم أنها تجسد أهداف ومصالح فئات اجتماعية مختلفة وفي بعض الأحيان متصارعة، يستلزم وجود دولة القانون التي تستطيع أن تنظم وتوفق بين هذه الآراء المتباينة بسلطة القانون وبتالي تحمي المجتمع من هذه الأنانيات المتصارعة بتعبير هيغل، لكن واقع المجتمعات العربية يؤكد أن الدولة مازالت مشروعا أوليا يبحث عن إمكانية تبلوره وتحوله إلى واقع يتجسد في سيادة دستورية وقانونية، فمؤسسات الدولة وأجهزتها في الوطن العربي عبارة عن جهاز بيروقراطي مركزي

أكثر منها مؤسسات تتصف بحد أدنى من الاستقلالية والتمثيلية تسعى لتحقيق مصالح الناس الحيوية وعليه فلا يمكن أن ينشا المجتمع المدني في غياب دولة القانون لأن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن اجل موازنة هذه القوة.

خاتمة:

إن عقول المثقفين والمفكرين العرب في تعاملهم مع مفهوم المجتمع المدني كان مرتبط بتلك البيئة الاجتماعية والمناخ السياسي الأوروبي الذي ساهم في تكوين المفهوم وتناسوا تماما أن أرجلهم راسخة في بيئة مغايرة تماما، وبالتالي فعملية نقل المفهوم من سياقه التاريخي الذي ولد فيه إلى سياق آخر مع البحث في إيجاد ما يوافقه في البيئة المستوردة يعتبر خطأ من الأخطاء المتكررة في السياسات العامة لدول العربية سواء كان في الجانب السياسي أو الاقتصادي، فكم هي كثيرة تلك المفاهيم و التجارب التي إستوردناها حرفيا واصطدمت مع واقع يرفضها وترفضه، فإذا كان المجتمع المدني مرتبطا بعملية الحراك الاجتماعي والسياسي ،فهو رهن بالسياق الذي ينمو فيه وعليه فلكل مجتمع مدني خصوصيته، فمؤسسات المجتمع المدني ليست بالضرورة المجتمع المدني الغربي الذي أصبح وكأنه مشروع مجتمعي جديد يجب تطبيعه في البلدان العربية وكان الأمر متعلق بوصفات جاهزة وقابلة لتكرار في كل زمان ومكان ،إن المجتمع المدني هو من نتاج التطور الحضاري لكل مجتمع ،فالبلاد العربية عرفت تنظيمات مدنية نجحت في تحقيق أهدافها إلى حد بعيد سواء كانت أهداف مهنية أو اجتماعية أو دينية ،بل كانت هذه التنظيمات صمام أمان في كثير من الأوقات العصيبة التي مرت بها هذه الدول سواء أثناء الوجود العثماني أو في مرحلة الاستعمار أو حتى في سنوات الاستقلال عندما تراجع دور الدولة، كان الأولى لهذه النخبة العربية أن تتساءل عن أسباب عدم استمرارية هذه المؤسسات الأهلية أو التقليدية عملها بعد مرحلة الاستقلال خاصة ،عوض أن يكون التساؤل عن ما إن كانت هذه التنظيمات تندرج ضمن مكونات المجتمع المدني أم لا،أو بتعبير عزمي بشارة لماذا لم تشهد المؤسسات المدنية الطوعية في البلاد العربية تواصلا تاريخيا لتسجيلها كظواهر ثابتة في الممارسة السياسية ؟ثم هل بالضرورة يجب أن يكون تمايز بين المجتمع المدني والتنظيمات الدينية في الدول العربية الذي يشكل فيها الدين مصدر لتشريع وقاعدة سلوكية للتفاعلات الاجتماعية؟

وعليه نتفق مع الجابري عندما يؤكد أن التعاطي مع أي مفهوم يجب أن يكون بقدر من الاستقلالية بمعنى عوض أن ندخل في متاهات التعريفات النظرية التي استفاض فيها الفلاسفة والباحثين في الغرب، يجب أن نتجه إلى الواقع العربي لنلتمس منه تعريف وذلك

باستحضار الظروف والملابسات التي طرحت هذا المفهوم كشعار أو كمطلب في البلدان العربية بل يرى أنه من الضروري اخذ خصوصية كل بلد عربي لان التجارب لتطبيق هذا المفهوم مختلفة من منطقة لأخرى. [44]

الهوامش:

[1]- د. محمد الغيلاني، **المجتمع المدني :حججه، مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به** ؟ط1، دار الهادي لطباعة والنشر 2004 ،ص21

[2]- جون إرنبرغ، **المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين**، ترجمة حسن ناظم /علي حاكم صالح، ط1، معهد الدراسات الإستراتجية بغداد 2007،ص

[3]- د.فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبس وجون لوك**، ط1 مكتبة مدبولي القاهرة، 2005، ص57.

[4]- جون إرنبرغ،مرجع سابق،ص203

[5]- مصطفى أعراب ،محمد الهيلاني ،**ماهو المجتمع المدني ؟**، ط1 مطبعة امبريال،الرباط ،1999،ص 7.

[6]- د.علي ليلى، **المجتمع المدني العربي ،قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، ط1 مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص21.

[7]- محمد عابد الجابري،**مدخل إلى فلسفة العلوم**، مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص42

[8]- عبد المنعم الشقيري ،"بنية العقلنةالدينية في الغرب في منظور ماكس فيبر"مدرات فلسفية
Htt://falsafamagharibya.blogspot.com 13janvier2010

[9]- جون ارنبرغ ،مرجع سابق ،ص 160.

[10]- توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، منشورات اتحاد الكتاب، 1997، ص48.

[11]—د. فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص54.

[12]- جون ارنبرغ،مرجع سابق،ص 248.

[13]- محمد الغيلاني ،مرجع سابق،ص202.

[14]- د.علي ليلى،مرجع سابق،ص36.

[15]- مصطفى أعراب ،مرجع سابق،ص7.

[16]- د.سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1،التقرير السنوي 1995، مركز ابن خلدون لدراسات الإنمائية، القاهرة ،1995،ص12

[17]- د.الحبيب الجنحاني ،سيف الدين عبد الفتاح، **المجتمع المدني و أبعاده الفكرية**، بط،دار الفكر، دمشق، 2003، ص11-12.

[18]- عاطف ابوسيف،**المجتمع المدني والدولة،قراءة تأصيلية مع إحالة للو اقع الفلسطيني**، دار الشروق، 2005، ص86.

[19]- د.حبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص13.

[20]- د.عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص

[21]- علي الكنز، "المجتمع المدني في البلدان المغاربية ،بعض التساؤلات "في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، **ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط**، دار توبقال،الدار البيضاء، ص24.

[22]- علي عبد الصادق ،**مفهوم المجتمع المدني ،قراءة اولية** ،مركز المحروسة للنشر،القاهرة، 2004،ص9-10.

[23]- د.سعود المولى،"عن المواطنة والمجتمع المدني والطوائف في التجربة اللبنانية "في **ندوة المواطنة ونشأة مفهوم المجتمع المدني تجربة الشمال والجنوب-الغرب والشرق**، مركز الجوزيت الثقافي، المركز المصري لدراسات، القاهرة، 2004، ص68-69.

[24]- علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص46.

[25]- وجيه كوثراني،" المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي "في **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ص 119-131.

[26]- احمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص18.

[27]- علي الكنز، مرجع سابق، ص26

[28]- Jean Daniel Raynaud, **les règles de jeu, l'action collective et la régulation sociale**, édi Arnaud Collins, 1988, p68

[29]- Jean louis Laville, Renaud Saisaulieu, **Sociologie de l'association**, édi dexlee de Brower, 1997, paris, p86

[30]- د.سعود المولى، مرجع سابق، ص66.

[31] - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص271.

[32]-أ. د.العياشي عنصر،"المجتمع المدني ....المفهوم والواقع "الجزائر نموذجا في **رواق عربي**، عدد22 2001، ص46

[33]- عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 267.

[34]- محمد عابد الجابري، "المجتمع المدني:تساؤلات وأفاق " في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، **ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط**، دار توبقال،الدار البيضاء ،ص 41.

[35]- وليم فان دوسن ويشهارد، "التوجهات العالمية تعيد تشكيل المجتمع المدني "، في بناء مجتمع المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي عشر، نقلا عن عاطف أبو سيف، مرجع سابق، ص112.

[36]- عبد الطيف كداي "العمل الجمعوي والوساطة الاجتماعية "في :نحو تصور جديد لدور المجتمع المدني، **المجلة المغربية لسياسات العمومية** ،ع4 2009 ،ص192-193.

[37]- عاطف أبو سيف ،مرجع سابق،ص112.

[38]- نفس المرجع ،ص96.

[39]- شاهر احمد نصر، **الدولة والمجتمع المدني**، ط1،دار الحصاد،دمشق،2005،ص.189

[40]- Charles Debbasch et Jacques Bourdon, **.Les Associations**, PUF collection Que sais-je ? 3éd. Paris 1990p34

[41]- جان نويل فريبه:"التحول الديمقراطي المحدود في شمال إفريقيا ،من المجتمع المدني إلى المشاركة السياسية " في مجموعة"**المذكرات والدراسات** " نشرة يصدرها مرصد النظم السياسية للبلاد الأوربية و بلاد البحر المتوسط، رقم 07، جويلية 2003،ص29.

[42]- نفس المرجع ،ص 11.

[43]- د.سعد الدين إبراهيم ،مرجع سابق ،ص 15.

[44]- محمد عابد الجابري ،المجتمع المدني :آفاق وتساؤلات ، مرجع سابق ، ص44.